

الديمقراطية

المدير المسؤول

أحمد بنجامون

أسبوعية سياسية اجتماعية ثقافية

ISSN : 0651-6413

قدما، مناضلي 23 مارس يعلمون حل رابطة العمل الثوري واندماجهم في صفوف الاتحاد الاشتراكي - اللجنة الإدارية

• ويؤكدون أنه
التزام نابع عن قناعة
راسخة ذات بعد
استراتيجي وقائم على
مبادئ الاشتراكية
العلمية والنضال من
أجل برنامج للتححرر
الوطني الديمقراطي
والالتزام الحزبي على
أساس وحدة الحزب
وقرارات هيئاته
المركزية...

التحديات التي تفرضها المرحلة على الخط المناضلي داخل الحركة الديمقراطية المغربية، هو الاندماج في الاتحاد الاشتراكي - اللجنة الإدارية الوطنية.. لضمان المزيد من الفعالية لهذا النضال. وقال البيان أن ذلك الالتزام لا يقوم على نظرة جزئية للأشياء، أو على اعتبارات ظرفية، بل إنه نابع عن قناعة راسخة ذات بعد استراتيجي عن دور ومضمون قوى اليسار داخل الحركة الوطنية الديمقراطية.

ويقوم ذلك الالتزام على مجموعة من المبادئ:

• إيديولوجيا: التثبيت بنظرية الاشتراكية العلمية بمضامين سياسية وطبقية واضحة ومنهجية اثبتت طابعها الكوني.

• سياسيا: بالنضال من أجل برنامج للتححرر الوطني الديمقراطي وعلى أساس رفض كامل للنهج وأساليب الانتهازية اليسارية ومنظورها لهذا النضال.

• تنظيميا: ممارسة الالتزام الحزبي على أساس وحدة الحزب وقرارات هيئاته المركزية وعلى أساس تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية والنقد والتفقد الذاتي.

إن البيان الذي توصلنا به وما تضمنته من تحاليل ومواقف، لا يسعنا سوى أن نتمتع به أولا لأن تلك التحاليل والمواقف هي نفسها التي ماضى، حزبا بتبناها وديافع عنها، وقد أثبت الواقع صحتها وحقيقتها.

ثانها، لأنه جاء كتحفة لتشبيها بمبادئ الاشتراكية العلمية وبالخط النضالي الديمقراطي وترجمتها على أرض الواقع والممارسة، وفتحنا خزائنا على كافة القوى الحية والمناضلة بهيئة عن كل حلقة ضيقة. وقد تجلج ذلك من خلال المواقف التي مافتتنا نمر عنها سواء عبر بياناتنا المتتالية وخاصة بياني اللجنة المركزية في 8 مارس 1983 وفتح أبريل 1989، أو من خلال ممارسة مناظلتنا اليومية على الساحة الجماهيرية. مواقف تستهدف بناء حزب طلابي حقيقي للطبقة العاملة، بتجميع وتوحيد ليس المناضلين الاتحاديين المخلصين فقط، وإنما كافة المناضلين اليساريين الذين يعانقون نفس المبادئ، ويتجهون نفس التهجج إيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا.

وإن التمهيدات الحزبية لواعية كل الرمي بخشونة مواصلة العمل من أجل تجميع جماعته الفعالة وإعادة الهيكلة الحزبية على أساس مبادئ الاشتراكية العلمية وخطها النضالي الديمقراطي وقوانينه التنظيمية والمركزية الديمقراطية والنقد والتفقد الذاتي.

توصلنا من الكتابة الإقليمية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية - اللجنة الإدارية الوطنية بقدالية أوروبا الغربية، ببيان صادر عن المناضلين السابقين في "رابطة العمل الثوري بالمغرب - الاستمرار الثوري لـ 23 مارس"، أعلن فيه أولئك المناضلون حلمهم لتلك الرابطة واندماجهم في صفوف الاتحاد الاشتراكي - اللجنة الإدارية الوطنية - وقد ركز البيان في البداية على تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية ببلادنا، ثم تطرق بالنقد للتحارب النضالية السابقة ولتجاوز النهج المثالي الثوري الأراووي في العمل السياسي والنزعة الانتهازية اللذين طبعا بطابعهما كل تنظيمات يسار السبعينات، ولضرورة الاتحاد بالحركة الشعبية وقواها الحية المنظمة والنضال في نفس الوقت من أجل وحدة العمل الجماهيري بين مختلف مكونات القوى الديمقراطية الراغبة في ذلك ومن أجل تأسيس جبهة وطنية ديمقراطية على أسس نضالية وعلى أساس برنامج وطني ديمقراطي، ومن أجل العمل على تحقيق الوحدة التنظيمية السياسية والأيديولوجية والتنظيمية لقوى اليسار المغربي ذات التوجه الاشتراكي المناضلي.

وقد أشار البيان إلى أنه بالإضافة إلى النضال الأساسي ضد خصوم الشعب الطبقيين، هنالك ضرورة مواصلة النضال بلا هراة ضد مختلف الاتراقات والانتهازيات داخل الحركة الديمقراطية نفسها سواء كانت انتهازية يمينية أو يسارية، الأولى بأوامها "الليبرالية" والانتهازية" والثانية بقررها على القوانين المادية للصراع الطبقي وما ينتج عن ذلك من نزعة انتزالية وعرقية وإعادة إنتاج الهامشية السياسية لقوى التغيير.

وأكد البيان أن الجواب الصحيح والمسؤول لكافة المناضلين المخلصين لكفاح شعبنا على

وأبها الرفاق أيها المناضلون،

بعد أزيد من ثلاثين عاما على حصول المغرب على استقلاله السياسي، سنوات من النضال والتضحية والمحن، لازال شعبنا الأبي يبرز تحت وطأة النتائج الرخيصة للاختيارات اللاشعبية واللاديمقراطية المفروضة عليه منذ بداية الستينات من طرف الطبقة الحاكمة وأعرانها والتي لازالت متعادلة في تطبيقها خدمة لبعض المصالح الطبقة الضيقة وخضوعا لتوجيهات الدوائر الإمبريالية المهينة، مستعملة في ذلك كل الوسائل، على رأسها تزوير الإرادة الشعبية والقمع الدائم والمنهج ضد الجماهير الشعبية وكل القوى الحية المبررة فعلا عن طموحاتها أو الرامية إلى نهضة وطنية حقيقية.

لقد بات واضحا اليوم وأكثر من أي وقت مضى - إلا لن يريد أن يتبع سياسة النعامة - أن المآل النهائي والمحتسى لهذه السياسة ولهذه الاختيارات هو الإنحلال والطريق المسدود اقتصادي، اجتماعيا وسياسيا.

اقتصاديا:

ذلك لأن الهياكل الاقتصادية الإجماعية المسيطرة والمفروضة على أغلبية الشعب لازالت مطبوعة بطابع الاحتكارية والاستغلال والمحسوبية. فالطبقات العليا المثيرة لازالت تتحكم بين يديها أغلبية ثروات البلاد وتتصادى في رفضها التفتت لأي إصلاح للهيئات الاقتصادية والاجتماعية مهما بسط، وحتى في الحدود التي يطالبها بها بعض حلفائها الخارجيين. الشيء الذي كان من بين نتائجه الخطيرة المزيد من تصيق الفوارق الطبقة داخل المجتمع، حيث نرى جنبا إلى جنب فقر مفرط ماضى يزداد والقناعة الفاحش أيضا بشكل يجاوز كل الحدود.

هذه الرضعية لم تفس بنتائجها الرخيصة الفئات الشعبية الكادحة الموجودة في أسفل السلم الاجتماعي فحسب، بل تراها تتد وأشكال مختلفة حتى إلى بعض الشرائح الاجتماعية الأخرى من الفئات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة.

إن المجالات الملموسة والدائمة للاتعاسات الرخيصة لهذه السياسة اللاشعبية في علاقتها مع الوضع الجماهيري المتعددة: مجال الشغل حيث تفتش البطالة التي شملت كل الفئات الاجتماعية والمهنية، في الوقت الذي يتم فيه التماهي في سياسة تقليص إمكانات التشغيل لتقليص مصاريف الخدمات الاجتماعية الأكثر حيوية بالنسبة للأغلبية الشعبية الساحقة مثل الصحة والتعليم والتجهيز وصندوق الموازنة وسياسة الأجور... الخ. بما لكل ذلك من علاقة بتدهور القدرة الشرائية والوضع المعيشي العام للأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية.

والنتيجة المباشرة لهذه السياسة كون حوالي 70٪ من السكان يوجدون اليوم في وضعية الفقر الشديد وذلك بشهادة إحصائيات العديد من المنظمات الدولية.

والواقع أن الأزمة قد شملت اليوم كل مجالات النشاط الاقتصادي، حتى تلك التي أريد لها أن تلعب الدور الطلعي ضمن

الاختيارات الحالية، منها أساسا القطاعات الموجهة نحو التصدير في المجال الزراعي والصناعي على الخصوص، وذلك بسبب خنق السوق الداخلية من جهة وانغلاق أبواب الأسواق الخارجية والمنافسة الدولية من جهة ثانية.

بكلية، أن الهياكل الاقتصادية - الاجتماعية القائمة والاختيارات التي تفرضها على البلاد ليست عاجزة عن زرع بذور النمو الاقتصادي والاجتماعي في الكيان الاجتماعي وحسب، بل هي عرقلة رئيسية أمام أي تطور في هذا الاتجاه، بحكم طبيعتها الطبقة اللاشعبية واللاديمقراطية ذاتها وبحكم تمهيتها للخارج ضد المصالح الوطنية الحقيقية..

وبعد الإشارة إلى ما تكبدته الجماهير الشعبية من جراء تلك السياسة، ونضالاتها اليومية لمواجهتها، أضاف البيان من الناحية السياسية، والأسلوب الأساسي في الحكم ظل ولازال هو القمع المنهج والدائم، وهو توجه لا يتناقض مطلقا - بل على العكس - مع اتباع

مع النضال الشعبي. والثانية لكونها تحت لفظية ثورية تنفذ على القوانين المادة للصراع الطبقي وجمهدها. كما يؤدي إلى النزعة الاستمرارية والحلقة وبالتالي إعادة إنتاج واقع الهامشية السياسية القوي التغيير التي تدعى تشليلها. إن المعضلة الأساسية للارتباط النضالي الجماهيري. وإن كانت تحصل. سياسيا وتنظيما. أجوبة ملموسة ومختلفة أحيانا حسب الظروف الثانية والموضوعية. فإن تلك الأجيال في نظرنا لا يمكن وفي جميع الحالات أن تتحقق بالشكل المطلوب خارج بعض محدودات المدينة تحت النضال الديمقراطي المعادي للكل الانتهازيتين (...).

إن تقييما ونقدنا الصارم لتجربتنا وفق الرؤية المذكورة أعلاه هو الذي دفعنا في بداية الثمانينات إلى التحلي عن الإسم السابق لنظمة 23 مارس بعد اشتغالها في 1978. بهدف توحيد بعض الفصائل الثورية وبناء منظمة رابطة العمل الثوري بالقرب كاستمرار ثوري وفي نفس الوقت كخطوة تصحيحية نقدية ووعوية واستمرار للتقاليد النضالية ليسار السبعينات ومنظمة 23 مارس.

ونفس التقييم. بالإضافة إلى الوعي الملموس بأن بعض الأشكال في العمل السياسي قد تصبح معرقة في بعض الشروط أكثر مما تقدم القضية التي وضعت من أجلها.

بدلعنا اليوم إلى إعلان حل رابطة العمل الثوري بالقرب. - الاستمرار الثوري لـ 23 مارس - والانتماء في الاتجاه الاشتراكي للقرارات الشعبية. اللجنة الإدارية الوطنية. إنه في نظرنا اليوم الحزب الصحيح والمسؤول بالنسبة لكافة الناشطين المخلصين لكفاح شعبنا وقضيته على التحديات التي تفرضها المرحلة على الخط المناضل داخل الحركة الديمقراطية المغربية، لضمان المزيد من الفعالية لهذا النضال وتصلب عوده من أجل مستقبل أفضل. وهو التزام لا يقوم على نظرة جزئية للأشياء. أو على اعتبارات ظرفية بل يتم عن فتاعة راسخة ذات بعد استراتيجي عن دور ومضمون قوى اليسار داخل الحركة الوطنية الديمقراطية وفي المستقبل القريب. التزام يقوم على أساس اللقاء حول مجموعة من المبادئ:

* أه بولوجيا التشبث بنظرية الاشتراكية العلمية بمضامين سياسية وطبقية واضحة ويمهجة أثبتت طابعها الكوني.
* سياسيا بالنضال من أجل برنامج للتحرر الوطني الديمقراطي وعلى أساس رفض كامل لنهج وأساليب الانتهازية اليسنية والبرسوية ومظهرها لهذا النضال.

* تنهيجها ممارسة الالتزام الحزبي على أساس وحدة الحزب وقرارات هيئاته المركزية وعلى أساس تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية والنقد والتفقد الذاتي.

إذا كان من الواضح جدا أن ممارسة ومواقف اتجاه الانتهازية اليسنية داخل الحركة الديمقراطية المغربية وبعض زعاماته اليسنية على المحصر قد شكل معطي رئيسيا في معادلة الوضع السياسي القائم وتمتد أزمة الحركة الديمقراطية اليوم. فإن واقع التفرقة والتشرذم وتربيع النهج الخلفي داخل قوى اليسار المناضل ليشكل بعدا آخر لهذه المسؤولية إزاء استمرار سيطرة هذا الاتجاه نفسه وإزاء نتائج الوضعية داخل الحركة النضالية. الشيء الذي يفرض اليوم وأكثر من أي وقت مضى العمل دون هوادة من أجل توحيد كل الطاقات المناضلة ضمن تيار نضالي ديمقراطي تقدمي جماهيري عزمهم.

المهتين: مهمة التحول الديمقراطي الوطني ومهمات البناء الاشتراكي. الأولى كتجسيد لاستكمال نضال الحركة الوطنية ضد كل ما يمس السيادة الوطنية ترابيا. اقتصاديا وسياسيا. ضد الاستبداد السياسي بكل أشكاله وضد مخلفات العصور الوسطى في علاقة السلطة بالوطن. الثانية. كاستكمال للأولى وترسيخ لها وكاستراتيجية شعبية للتجاوز النهائي لواقع التبعية وأسس التخلف ووضع حد لكل مظاهر استغلال الإنسان للإنسان. وبالتالي استنجات أسس السيادة الشعبية.

هذه النظرة الجدلية هي التي توجد في جدر تصورنا التاريخي لمصلحة بناء الحزب الطليعي الشعبي. حزب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء. والمتقنين الثوريين (الذي لازال مطروحا بناؤه) باعتبارها عملية لا تحتاج إلى زمن وحسب. بل ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو الحركة الشعبية وتوسيعها وتتواصل عبر انجاز مهماتها الوطنية والديمقراطية. الشيء الذي يفرض تجاوز النهج المثالي القاتي الإرادي في العمل السياسي والنزعة الاستمرارية اللذين طبعنا بطابعهما كل تنظيمات يسار السبعينات. بحيث اعتبرنا أنفسنا ضمن هذه الضرورة مجرد حلقة بسيطة لكن ضرورية من سلسلة طويلة وفي النهاية مجرد "تنظيم انتقالي" (وثيقة تقييم مجربة 23 مارس 1980. بيان في سبيل خط الاشتراكية... 1982) هدفه النهائي الالتحام بالحركة الشعبية وقواها الحية المنظمة. وذلك حسب الشروط الملموسة للخريطة السياسية المغربية وتطوراتها والنضال على ثلاث واجهات رئيسية في نفس الوقت:

- النضال من أجل وحدة العمل الجماهيري بين مختلف مكونات القوى الديمقراطية الراضية في ذلك بهدف انتزاع الجماهير الشعبية لبعض المكسبات في ظل الأوضاع القائمة.

- النضال من أجل تأسيس جبهة وطنية ديمقراطية على أسس نضالية وعلى أساس استراتيجية برنامج وطني ديمقراطي (نوع من ميثاق الثورة الوطنية الديمقراطية).

- النضال من أجل الوحدة التنظيمية السياسية والأيديولوجية لقوى اليسار الغربي ذات التوجه الاشتراكي المناضل. باعتبار أن ذلك هو الشرط الرئيسي لأي تقدم حقيقي ودائم على الواجهات الأخرى ذاتها.

تلك في نظرنا كانت ولا زالت الشروط الضرورية للارتباط بأوسع الجماهير الشعبية وفك الحصار المفروض عليها وعلى قواها الحية المناضلة. وبالتالي تهبي. الشروط الذاتية والموضوعية لتقديم صيرورة التحول الديمقراطي لبلادنا وتسريعها.

وإنها مهمة نضالية ليست بالبسيطة. فإلى جانب النضال الأساسي الذي تفرضه ضد خصوم الشعب الطبقين وضد القمع السياسي. فإنها بالمثل تتطلب نضالا لا هوادة فيه ضد مختلف الاحرفات والانتهازيات داخل الحركة الديمقراطية نفسها وقواها المناضلة سواء. كانت انتهازية يمينية أو يسارية. ذلك لأن الانتهازيتين يبلقها موضوعيا حول مسألة أساسية: تصفية وإعدام إمكانية العمل السياسي النضالي الحقيقي وإمكانية تقدمه. الأولى بأوامرها "الليبرالية" والانتخابية ونظرها "الواقعية" جنا حول "ما هو ممكن" التي تحاول تخدير الجماهير بها والتي تخفي في الواقع عجزها أو رفضها لتصور استراتيجية نضالية حقيقية تقدم لتوضيح ونكران الذات والتضامن اللاشروط

حسب الظروف. نوع من "المواز" أو "التفتح" أي ما يعرف بسياسة الهامش والتي تبقى ثانوية على كل حال في سياسة الطبقة الحاكمة. ذلك لأن ما يطلق عليه البعض اسم "الديمقراطية الغربية" (...) ليس في الواقع إلا نوعا من التفتح المشروط على بعض النخب السياسية مقابل نوع من الرجوع القانوني المشوه. والذي يلعب فيه (التفتح) بالأساس بعض العوامل الذاتية للحركة

الوطنية وأزمتها وبعض العوامل السياسية الظرفية العامة بارتباط مع احتداد الأزمة الاجتماعية. السياسية العور الرئيسي. والحال أن في مثل هذا الإطار. وكما أثبتت التجربة. يجد الحكم إمكانية أفضل لممارسة سياسته اللاتشعبية واللاديمقراطية بأخص الأثمن. خاصة إذا ما وضعنا بعين الاعتبار عجزه البنوي والتاريخي عن تأطير واستثمار المجال الشعبي سياسيا وأيديولوجيا بحكم ضعف قاعدته الاجتماعية.

وأضاف البيان أن التطور السياسي الذي عرفته البلاد في 74 - 75 بارتباط مع قضية الصحراء الذي لعبت فيه الزعامات اليسنية الدور الرئيسي تحت شعارات "السلسل الديمقراطي". لم يحدث أي تغيير في أسلوب ممارسة الحكم لا من حيث قاعدته الدستورية ولا السياسة ولا ممارسته الإدارية. السياسية. وذلك أن التناقض الرئيسي القائم في صلب المجتمع بين القوى الشعبية الوطنية من جهة والشكل الخاص المميز لدولة التبعية وقواها الاجتماعية الطفيلية بتحالفاتها الداخلية والخارجية من جهة ثانية. لم يطرأ عليه أدنى تغيير. والحال أن أي تقدم حقيقي في عملية التحول الديمقراطي في المجتمع والدولة لا يمكن أن يتم خارج تطورات هذا التناقض والموازن التي تحكمه وموقع القوى الشعبية فيها. بتعبير آخر لا تتم داخل حدود "الهامش" و"الإجماع الوطني" المزعوم كما يتوهم البعض من دعاة "توسيع الهامش" عبر "مراكمة المكسبات".

لهذا كله ليس غريبا أن تظل المهامات الرئيسية المسجلة في برنامج الحركة الوطنية منذ الاستقلال السياسي لبلادنا. وطنيا. إجماعيا وسياسيا. قائمة اليوم مثل الأمس. وبشكل ما فتحت تزده واهتبه يوما بعد يوم. بارتباط مع التحولات العميقة التي يعرفها الوعي الشعبي والفصائل المتقدمة داخل الحركة الوطنية الديمقراطية المغربية في السنين الأخيرة. ويقدر ما يتأكد الانحلال النهائي اجتماعيا وسياسيا للاختيارات اللاتشعبية المفروضة على البلاد.

إننا كمنظمة سياسية تقدمية. وضعت على عاتقها منذ تأسيسها في 27 دجنبر 1982 - كاستمرار لنظمة 23 مارس المناضلة - مهمة الالتحام بهموم وطموحات شعبنا. قد حددنا خطنا على الصعيد السياسي والأيديولوجي منذ البداية كخط وطني ديمقراطي. هدفه إنجاز وتحقيق مهمات التحول الوطني الديمقراطي لبلادنا وبناء مجتمع اشتراكي وديمقراطي تحمي فيه الفوارق الطبقة ويمه التقدم الاقتصادي - الاجتماعي والثقافي. واعتبرنا دائما ولازلنا نعتبر أن هذا التحول وأدواته الثورية لا يمكن تحقيقها خارج الحركة الجماهيرية أو يعزل عنها. بل عبر تطور مادي وجدلي للتاريخ والصراع الاجتماعي يتداخل فيه الذاتي (السياسي) والموضوعي في صيرورة تاريخية ملموسة عبر محطات قد تطول أو تقصر وفق ما تفرضه جدلية هذا الصراع نفسه ومسيرته العسيرة. من هنا ربطنا الوثيق والجدلي بين